

3- حكومة إجراءات جريئة وإنجازات هامة

أيها السيدات والسادة

إننا إذن أمام سياق داخلي إيجابي، و سياق إقليمي و دولي قد يتخذ مسارا و تأثيرا سلبيا على وضعنا الداخلي ، الاقتصادي بوجه خاص. ونسجل أن التأثيرات السلبية للأزمة العالمية على اقتصادنا الوطني تمت مواجهتها من طرف الحكومة التي تمكنت، رغم الظروف الصعبة، من استعادة التوازنات المالية و الاقتصادية الكبرى، و تثبيت مناعة الاقتصاد الوطني الذي يقاوم التأثيرات السلبية. و نلاحظ تحسن عدد من المؤشرات، و الاستعادة التدريجية لعافية ماليتنا العمومية، علما أن وقف النزيف طرحت كمهمة مستعجلة للحكومة، و تمكنت فعلا من ذلك مع كسب هوامش في الميزانية لتوجيهها نحو الاستثمار و القطاعات الاجتماعية.

لقد تمكنت الحكومة من ذلك لأنها توفرت على إرادة قوية للإصلاح، و على جرأة في معالجة إشكاليات ظلت عالقة لسنوات، و بشكل خاص الشروع في إصلاح صندوق المقاصة المطروح منذ سنوات إن لم نقل عقود، و ظل شكل الدعم يلتهم ملايين الدراهم دون أن تذهب فعلا لمن يستحقها من الفئات الاجتماعية، و كان لا بد من هذا الإجراء الجريئ رغم تكلفته ، و التوجه التدريجي نحو آلية الاستهداف، استهداف الفئات الفقيرة و المحتاجة فعلا إلى دعم الدولة و المجتمع عبر المالية العمومية.

ونود أن نؤكد بهذا الخصوص على ضرورة توجيه النصيب الأوفر من الأموال التي تمكنت الحكومة من توفيرها، عبر إرساء نظام المقايسة فيما يخص المحروقات، إلى مجال الاستثمار المنتج و الخالق لمناصب الشغل من جهة و إلى استهداف فئات بحاجة إلى دعم مباشر. و في هذا الإطار نسجل أن الحكومة تسير فعلا في هذا التوجه ، الذي ينبغي توسيعه، من خلال مشروعها لدعم الأرامل في وضعية هشّة، وهو إجراء اجتماعي يسجل لهذه الحكومة و لمكوناتها الحزبية مهما كانت ملاحظتنا على المبالغ المخصصة و مسطرة الاستفادة.

ويهمنا أن نسجل أهمية الإجراء كمبدأ معبر عن إرادة الحكومة في التوجه نحو الدعم المباشر للفئات الفقيرة و المحتاجة، والشروع في إعادة النظر في توزيع الثروات الوطنية بالتدريج، و هو ما يعبر عنه كذلك عدد من التدابير الإيجابية نذكر منها تخفيض ثمن حوالي 1600 دواء إنصاف إليها مؤخرا عدد آخر من أدوية واسعة الاستهلاك خاصة تلك المتعلقة بمرض السكري،

والزيادة في منح الطلبة، ودعم التماسك الاجتماعي، و توسيع برنامج تيسير، و الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم في القطاع العام و 10٪ على مرحلتين في القطاع الخاص، وفرض ضريبة تضامنية على الأجور العليا، و توسيع برنامج التغطية الصحية مع السعي نحو استفادة حاملي بطاقة "رميد" الذين يعدون بالملايين من خدمات صحية أجود، سواء في المؤسسات الصحية العمومية أو عبر مشروع التعاقد مع القطاع الخاص ومن المهم كذلك تسجيل قرار توسيع التغطية الصحية للمؤمنين لتشمل الوالدين. كما نسجل أهمية اعتماد قانون للعمال المنزليين و نعتبر أن الشروع في التنفيذ الفعلي للتعويض عن فقدان الشغل تعبير آخر عن انشغال حقيقي للحكومة بالمسألة الاجتماعية، و نؤكد أن أهمية هذا الإنجاز تكمن في إدراجه كمبدأ في مجال عالم الشغل قابل للتطوير مستقبلا بعد مرحلة تجريبية، و هذا ما نتمناه وندعو إليه...

يضاف إلى كل ذلك استمرار دعم عدد من المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك و الذي تستفيد منه فعلا أوسع الجماهير، مع دعوتنا لتفعيل مبدأ الاسترجاع حتى لا يذهب المال العام في غير اتجاهه السليم. وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة استرجاع الحكومة للأموال غير المستعملة أو غير المبررة من الدعم الذي تقدمه للأحزاب السياسية ولغيرها من المنظمات.

السيد الرئيس،

هذه بعض الإنجازات التي كان لابد من التذكير بها و إبرازها لنقول أن هذه الحكومة ليست فقط حكومة تدابير جريئة و زيادات، كما يتم الترويج لذلك، بل هي حكومة إنجازات ومكتسبات اجتماعية هامة، في انسجام و التزام بتوجهاتها المتضمنة في البرنامج الحكومي. كما أنها ليست حكومة قطيعة مع حكومات سابقة قامت بجهد إصلاحى لا يمكن نكرانه، بل حكومة إصلاح في إطار الاستقرار و الاستمرارية، لكن بنفس إصلاحى أقوى، و ارادة في التقدم إلى أمام للاندراج ، بالفعل ، ضمن الدول الصاعدة كما دعى إلى ذلك جلالة الملك .

ذلك ما يفسر استمرار الحكومة في كسب الدعم الشعبي حسب ما تشير إليه استطلاعات الرأي لمؤسسات جادة ، رغم هامش الخطأ في كل استطلاع للرأي الذي لا يكون كبيرا في كل الحالات، وذلك رغم بعض الإجراءات المكلفة سياسيا لكنها ناجعة اقتصاديا، و تؤسس بجد لمرحلة الإقلاع، شرط استمرار النفس الإصلاحى، و الانشغال القوي بالمسألة الاجتماعية، و توسيع استفادة الفئات الهشة و الفقيرة من الثروة الوطنية...

ولابد أن نؤكد، كفريق و كحزب (حزب التقدم و الاشتراكية)، أننا في قلب المعركة من أجل الإصلاح، و أننا نساهم ، بفعالية، في جزء هام من هذه الإنجازات كما ساهمنا في إنجازات

حكومات سابقة، اعتبارا لتوجهنا التقدمي المرتبط بقضايا الكادحين، وانشغالنا المركزي بالمسألة الاجتماعية ونعتبر أن مبرر وجودنا كطرف في هذه الأغلبية هو بالذات للتعبير القوى عن هذا الانشغال داخل الحكومة و داخل الأغلبية، ولتوطيد تجربتنا ودعم مسار الإصلاح.